الورشة 03: طرقووسائلإعادةانعاشالاستثماروخلقالثروةوفرصالعملالمستدامة

الاشكالية:

عرف الإطار القانوني الذي ينظم الاستثمار في الجزائر تغييرات كثيرة،كان آخرها القانون رقم 16-09 الصادرفي 3 أوت 2016،والذي عدل التدابير المنظمة للاستثمار بهدف إعادة إنعاشه وتحسينبيئة المؤسسة والاستثمار بصورة عامة.

للتذكير، يهدف هذاالقانونإلى:

- تخفيف بعض الإجراءات لتسهيل تجسيد الاستثمارات.
- وضع بعض الأحكام التي تتماشى مع الممارسات الدولية.
- إصلاح نظام الحوافز بما يتناسب مع آثارها على الاقتصادالوطني.
- تعديل الإطار التنظيمي للاستثمارالأجنبي وأهليته لضمان تحويل رؤوس الأموال.

ومن جهة أخرى،تم الأخذ أيضا بتدابير أخرى من خلال أحكام قانون المالية،مثل إلغاء القاعدة 51/49 للاستثمارات غير الاستراتيجية.

بالرغم من الاجراءات ذات الطابع التنظيمي والاجرائي المتخذة،نلاحظ ركود وتراجع المشاريع الاستثمارية.

علاوة على ذلك، إن الإصلاحات التي قررها رئيس الجمهورية بشأن تسيير وترشيد العقار الاقتصادي لم تكتمل بعد في مجملها،مما يترك فراغًا قانونيًا يعيق انعاش الاستثمارات و تنويع في الاقتصاد الوطني.

وأما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية، فإن هذا المفهوم ليس واضحا بالقدر الكافي،وغالبًا ما يرتبط بتثمين الأملاك الخاصة بالجماعات المحلية و خلق مناطق النشاطات،لكن في الواقع يتعلق الأمر بـ:

- مسار يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين لإقليم معين (المتعاملون الصناعيون،المؤسسات،الهيئات،الجمعيات،الأوساط الأكاديمية،إلخ) للعمل بشكل جماعي على خلق بيئة ملائمة من أجل ديناميكية المشاريع التي تخلق الثروة و فرص العمل على الاقليم.
- مقاربة استباقية،ترتكزعلى إقليم صغير، يعتبر أن التنمية منهج ينطلق من القاعدة إلى القمة،وتعزز الموارد الداخلية.

في الأخير،من الواضح أن تهيئة الظروف والمناخ الملائم لتعزيز الاستثمار هي مسؤولية الإدارة و أن خلق الثروة و فرص العمل هو في المقام الأول مسؤولية المؤسسة، لذلك فإن الأمر يتعلق بالعمل على خلق تجانس بين الإدارة و المتعاملين الاقتصاديين.

الأهداف:

- التحديد الدقيق للعوائق والقيود التي تحول دون إنعاش وتعزيز الاستثمارات وتنوع الاقتصاد الوطني.
- تعديل الأمررقم 08-04 و إعداد نص قانوني جديد متناسق يحكم العقارات الصناعية والسياحية الذي يعالج كل الجوانب،بما في ذلك إنشاء قاعدة معطيات تمركز فيها المعلومات حول بالعقارات المتوفرة.
- تخفيف الاجراءات الإداريةالتي لها صلة بإنشاء المؤسسات، وتقديم الرخص الإدارية..إلى أقصى حد.
- الترويج للأقاليم كمصدر لخلق لثروة التي تتمحور حولها كل أوجه التآزر.
- إصلاح بعض الآليات القائمة التي تحكم القرارات في المجال الاقتصادي والمالي،والتي لا تزال شديدة المركزية ومجزأة على المستوى القطاعي.
- ظهور مستوى محلي قادر على التكفل بالتنمية الاقتصاديةلإقليمه.
- تهيئة الظروف اللازمة لخلق جسور بين صلاحيات الدولة والقطاعات و الدور المنتظرللجماعات المحلية.

- تعزيز التنسيق القطاع ي بهدف إنشاء بيئة للمقاولاتية أين يمكن لكل فاعل وقطاع نشر وضمان تجانس الوسائل والموارد المتاحة له . وفي هذا الإطار،و من خلال الالتزام بمبدأ عدم التركيز ، يمكن للولاية أن تلعب دور الوسيط والرابط الا ستراتيجي للنشاط العمومي في مجال التنمية الاقتصادية المحلية.
- إدراج منظور التنمية الاقتصادية المحلية في السياسة الصناعية التي يجب أن تجمع بين البعد القطاعي والبعد المكاني من خلال ترقية ديناميكية إقليمية حول التنويع وتعزيز القطاعات الاستراتيجية، اعتمادًا على الإمكانات المحلية.

:مجالات المناقشة:

- فيما يتعلق بترقية ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والتشغيل،نجد في السياق الجزائري العديد من الأجهزة القطاعية وأدوات الدعم المباشر ة أو غير المباشر ة. كيفيتم جعل هذه الأجهزة المختلفةمتجانسةوتفكيكها ولتكون متصلة بشكل أفضل مع البيئة التي أنشأت من أجلها.
- كيفية تحسين الآليات المرتبطة بتشجيع الاستثمار في الجزائر وتثبيتهاوتعظيم تأثيرها.
- تطوير المعلومة الاقتصادية لتوجيه الاستثمارات بشكل أفضل وتنويع الاقتصاد الوطني.
- طرق ووسائل دمج الجزائر في سلسلةالقيم العالمية والجهوية لتوجيه السياسات العامةللتنمية الاقتصادية وتشجيع تنويع الإنتاج ، والجمع بين التنمية الصناعية وترقية الخدمات والرقمنة.
- تحديد وتشجيع الاستثمارات التي تثمن الموارد الداخلية وتوفر فرص العمل.
- ضرورة إقامة روابط وتعزيز التنسيق بين المؤسسات والهيئات المسؤولة عن ترقية الاستثمار وخلق فرص العمل.